هل يتمكن المالكي من حلّ المليشيات العراقية؟

عبد الحسين شعبان*

■ طرح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في برنامجه ثلاث قضايا مهمة واساسية لاحداث التطبيع المنشود في الحياة السياسية. الاولى تتعلق بوضع حد للفلتان الامني، وصيغت خطة امن بغداد رقم (1) ورقم (2) على اساسها. والثانية تختص بمشروع «المصالحة الوطنية»، وجرت تحركات واتصالات ومؤتمرات لاخراجها ووضعها على بساط البحث، رغم الاشكالات العديدة التي تعترضها لجهة تحديد طبيعة المصالحة والقوى المستهدفة او المستثناة منها وآفاقها. والثالثة شملت موضوع حل المليشيات، وذلك بفعل القرار 91 الذي اصدره بول بريمر الحاكم المدني الامريكي للعراق، وحاولت حكومة الدكتور اياد علاوي اعتماده لكنها جوبهت بعقبات منهجية وعملية فآثرت الابتعاد عنه.

دعوة المالكي حل المليشيات استندت الى الدستور، الذي تم الاستفتاء عليه في 15 تشرين الاول (اكتوبر) 2005، وجرت الانتخابات في 15 كانون الاول (ديسمبر) 2005 على اساسه، حيث حظرت المادة التاسعة منه تكوين المليشيات العسكرية خارج اطار القوات المسلحة. وحين اعلن المالكي خطته او لنقل بشكل ادق، «رغبته» (اذ لا توجد خطة واضحة حتى الان)، اكد ان حمل السلاح هو مسؤولية الدولة وواجبها وحدها، ولا يمكن احداً ان يحمل السلاح بالاشتراك مع الحكومة، وليس هناك من مسمّى او حزب او جهة من حقها حمل السلاح!

واذا كانت القضايا الثلاث في برنامج المالكي صحيحة من حيث المبدأ، الا انها تتطلب استراتيجيا وظروفا واوضاعا عامة وخاصة، موضوعية وذاتية، لوضعها موضع التطبيق. ورغم حساسية الموضوعات المطروحة للبحث، الاّ انها ظلت في الاطار العمومي، وكلما توغلنا في النقاش التفصيلي (الشيطان يكمن في التفاصيل) كلّما اكتشفنا الصعوبات البالغة والعقبات الكاداء، ازاء اوضاع معقدة ومتداخلة بل متشابكة. فالامن الذي يعتبر القضية الرقم واحد، لم تتم استعادته بل ازدادت الامور سوءا، وخصوصا خلال الشهرين الاخيرين وهو ما تنقله الصحافة الامريكية والغربية قبل غيرها.

وشهد العراق خلال الشهرين الماضيين، مقتل ما يزيد عن 10 آلاف شخص، وقالت مصادر امريكية (احصائية لانسنت الطبية وجامعة جونز هوبكنز) ان ضحايا العراق بلغت 650 الف عراقي منذ الاحتلال عام 2003 حتى الآن. ورغم ان الرئيس بوش انتقد هذه التقديرات، وقال ان العدد «المعقول» قد يصل الى 50 الفاً، الاّن هذا العدد في تزايد، كما بلغ عدد ضحايا الجانب الامريكي نحو ثلاثة آلاف شخص، وخلال الشهر الماضي وحده (شهر رمضان) بلغت 86 شخصا.

واعترفت الولايات المتحدة بفشل الخطة الامنية، وخصوصا بانتشار ظاهرة الجثث المجهولة الهوية، وعدم قدرة حكومة المالكي على احتواء موجة العنف الطائفي، وبان الخطر اليوم هو من المليشيات بما فيها «شبه الرسمية»، او تلك التي يمكن اعتبارها من المقاومة او من قوى الارهاب بمن فيهم جماعة الزرقاوي حتى بعد مقتله.

ودعا الرئيس بوش الى اعتماد خطط وتكتيكات جديدة بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة وذلك خلال اجتماعه بكبار مساعديه ومستشاريه السياسيين والعسكريين والامنيين بمن فيهم السفير الامريكي في العراق زلماي خليل زاد.

اما المصالحة الوطنية فانها حتى الآن تتقدم خطوة وتتاخر خطوتين، وتدور في الاطار ذاته او حول نفسها. ورغم مؤتمر العشائر ومؤتمر المجتمع المدني وقوى وفاعليات اخرى لعل آخرها مؤتمر مكة، فان الحصيلة لم تستطع ايقاف دولاب الدم ووضع حد للعنف المنفلت من عقاله.

واذا كانت مبادىء مؤتمر مكة العشرة ايجابية من حيث الجوهر والمضمون، الاّن الامر لا يتعلق باجتماع بعض رجال الدين وجلّهم من السياسيين وليسوا «علماء». وحتى لو اجتمع «العلماء» فاية قوة سحرية لديهم لكي تصغي الميليشيات والقوى الارهابية او المقاومة اليهم، طالما ظل الاحتلال جاثما على الصدور ومتحكّما بالمصائر، بما في ذلك الحكومة العراقية «المنتخبة»؟!

حتى الآن لم تخبرنا حكومة المالكي اي الطرق ستسلك لحل الميليشيات: هل ستختار الطريق السياسي؟ اي عبر اقناع قيادات الاحزاب، التي تمتلك ميليشيات لحلها وتالياً نزع سلاحها، وماذا لو رفضت هذه الاحزاب وغالبيتها حاكمة حل ميليشياتها؟ هل سيضطر المالكي لاختيار الطريق العسكري؟ اي سحق الميليشيات؟ ولكن باي جيش وعبر اية قوات مسلحة ووفقا لاية ارادة سياسية، اذا كانت القوى الميليشيوية هي «الخصم والحكم»؟! وبمن سيبدأ؟ واذا افترضنا ان حكومة المالكي استطاعت انجاز احد الحلين السياسي او العسكري، فما هو السبيل لاحتواء افراد الميليشيات؟!

هل هناك خطة لادماجهم بالقوات المسلحة، واي خطر سيترتب على معايير الكفاية والمهنية، ناهيكم عن الوطنية، الاساس في اي جيش او قوات مسلحة؟ واذا ذهبنا بعيدا وقلنا ان قيادات الاحزاب استجابت لنداءات الحل ذاتيا او طوعيا، فكيف السبيل لاستيعاب افراد الميليشيات في اجهزة الدولة كافراد وليس كمجموعات وقسم كبير منهم بدون مؤهلات!؟

ولعل مشكلة الميليشيات تبدو مستعصية او عويصة في ظل غياب الدولة ومرجعيتها وهيبتها وقوتها العسكرية، وفي ظل سياسات التخبّط والتشظي والتفتت (اعلان فصل ثلاثة آلاف من مستخدمي وزارة الداخلية واكتشاف ان عددا منهم يعملون مع الارهابيين او فرق الموت) وكذلك في ظل تصاعد الاحتقان الطائفي والمذهبي والاثني، ونهج التطهير، الذي طاول ما يزيد عن ربع مليون انسان، في حين ما زال قانون الاقاليم مصدر اختلاف جذري، رغم موافقة البرلمان عليه (بغالبية صوت واحد)، وقد ينفجر مع الالغام الكثيرة التي تتعلق بتعديل الدستور.

اذن المشكلة لا تكمن في قرار سياسي من رئيس الوزراء المالكي، بل تتطلب «اتفاقا» حاسما بين الفرقاء (على الاقل الاحزاب الممثلة في الحكومة) لحل الاجنحة العسكرية التابعة لها، فالامر يتعلق بمشكلة الحكم ككل خصوصا في ظل الاستقطابات والاجندات والامتدادات الدولية والاقليمية والمخاوف المحلية.

واذا كان الحل السياسي مفقودا في ظل حكومة تعطلها وتضعفها الى حد الانهاك سياسة «التوافق» غير المنطقي احيانا، فهل يمكن ترجيح الخيار العسكري؟ ام انه سيكون بالضرورة متعذّرا، لان المشكلة سياسية قبل ان تكون عسكرية؟

العقبة الاساس في طريق حل الميليشيات تكمن في تفضيل ما هو «ذاتي» على حساب ما هو «موضوعي». فالاطراف الحاكمة «صاحبة الميليشيات» لا تريد ذلك وكل صاحب ميليشيا يعتز بها (كل حزب بما عندهم فرحون)، ولتذهب الدولة الى الجحيم (الجحيم هم الآخرون على حد تعبير سارتر)، خصوصا مع تصاعد النزعات المذهبية والاثنية والعشائرية والجهوية والتجزيئية والتقسيمية.

الحركة الكردية لديها البيشمركة، التي ساهمت من العام 1961 وحتى 2003 في التصدي للحكومات المتعاقبة والدفاع عن الحركة الكردية، وكوّنت «جيشا محليا» منذ اواخر 1991، حين سحب النظام العراقي السابق قواته وادارته من منطقة كردستان، وقامت «الجبهة الكردستانية وذراعها العسكرية «البيشمركة» بملء الفراغ السياسي والاداري والامني. وخلال الخمسة عشر عاما الماضية انشأت جيشا تطور رغم الاقتتال الكردي ـ الكردي (1994 ـ 1998)، وانقسام المنطقة الكردية قسمين (الاول يعود الى الاتحاد الوطني الكردستاني وعاصمته السليمانية، اما الثاني فعاصمته اربيل ويعود الى الحزب الديموقراطي الكردستاني) الا ان البيشمركة اصبحت تدريجا كيانا عسكريا (اقرب الى وزارة دفاع ناشئة حديثا) وسميت وزارة البيشمركة.

تقول الحكومة الكردية وممثلوها: ان البيشمركة جيش نظامي له خصوصية وليسوا ميليشيا (اي لم يعودوا ميليشيا) ويمكن ان يكونوا جزءا من الحرس الوطني في اقليم كردستان، خصوصا بعد توحيد الادارتين الكرديتين. ويستندون في ذلك الى نص الدستور العراقي ومشروع الدستور الكردستاني، وهم يرفضون بشكل قاطع اية وحدات عسكرية تابعة للحكومة الفيديرالية «الاتحادية»، وبهذا المعنى فان البيشمركة هي جيش مستقل او اقرب الى ذلك، في كل تركيبته، فكيف السبيل الى حل الميليشيات الكردية، اذا كانت جيشا؟!

اما «قوات بدر»، التي تأسست في اواسط الثمانينات في ايران (خلال الحرب العراقية ـ الايرانية) وهي تابعة للمجلس الاسلامي الاعلى بقيادة السيد محمد باقر الحكيم، والذي خلفه اخوه السيد عبد العزيز الحكيم بعد مقتله في النجف (آب/ اغسطس 2003) فانها حسب اوساطها تحولت حزباً او منظمة سياسية ولها ممثلون في البرلمان وهي بقيادة هادي العامري. فهل يستطيع المالكي حل حزب سياسي اسلامي وان اختفت وراءه ميليشيات؟!

الميليشيات الاخرى هي «جيش المهدي» التابع للسيد مقتدى الصدر، الزعيم الشاب الذي اعلن تاسيسه في تموز/ يوليو 2003، واختار اسما له دلالة رمزية شيعية، «المهدي المنتظر» اي صاحب الزمان، «الحجة الغائب عجّل الله فرجه»، كما تقول الدعوات الشيعية المتدينة!! والسيد الصدر يرفض اعتبار جيشه رغم تشكيلاته واسلحته جيشا عسكريا، بل هو «جيش عقائدي» ويقول ان قرار حله بيد «المرجعية»، ولا ادري ان كان يقصد السيد السيستاني، وما اذا كان بمقدور المرجعية اتخاذ قرار بحل «جيش المهدي» او «قوات بدر»؟ وهل سيمتثل الزعيمان الصدر والحكيم لذلك؟ ولعل ذلك ما استهدفه المالكي من زيارته للسيد السيستاني في النجف اخيراً، وقد يكون حمل معه مراراته وشكاواه!

لعل المسالة ابعد من ذلك بكثير، فمجموعة السيد مقتدى الصدر، التي ينتسب اليها «جيش المهدي» مشاركة في الحكومة والبرلمان، وان كانت تتصرف خارجهما في الكثير من الاحيان، وهي لا تختلف عن المجموعات الشيعية الاخرى في توجهاتها الاساسية، بل لعلها اكثر تشددا في نهجها باستثناء موقفها من الاحتلال الذي تدعو الى انهائه، وذلك ما يميزها.

اما الميليشيات التي تنتسب الى المقاومة، فيمكن الاشارة الى «الجيش الاسلامي» و«كتائب ثورة العشرين» و«مجلس شورى المجاهدين» وغيرها، فهذه كلها فصائل خارج العملية السياسية وبعضها لا يرغب في الحوار مع الحكومة، ناهيكم عن نزع سلاحه، وقد يفضل التفاوض مع الاحتلال، خصوصا انه يعتبر العراق منقسما بين الاحتلال وتوابعه من جهة، والمقاومة وانصارها من جهة اخرى. اي بين من يحكم ومن يقاوم. ولعل هناك اشارات واستفهامات حول دور القوى الارهابية والتكفيرية وبعض المتورطين، الذين لا يرغبون باية مصالحة، وان ادّت الى انهاء الاحتلال، طالما انها لا تخدم مصالحها الضيقة ومشروعها المتعصب والمتطرف!

العقبة الاخرى هي استغلال الظروف القاسية التي يعيشها العراق وتفشي ظاهرة الارتزاق. وهي حالة هيمنت على بعض الميليشيات، فمثلا هناك قوة حماية المنشآت النفطية وقوة حماية المنشآت الكهربائية وقوة حماية الوقف الشيعي وقوة حماية الوقف السني، وهذه القوى تجد من مصلحتها استمرار الوضع الامني متدهورا، والآفان عملها سينتهي وهي تحصل على ملايين الدولارات. وسببت هذه الظاهرة بالانقسامات الحاصلة في بعض الميليشيات والتي بلغت نحو 25 مجموعة، بعضها يستهدف الحصول على المال او البحث عن عمل او وظيفة، خصوصا ان الانخراط في الميلشيات لا يحتاج الى اية مؤهلات. وشهد «جيش المهدي» اكثر من انقسام، اضافة الى بعض الميليشيات التابعة للعشائر، التي تشكلت تحت باب حماية مناطقهم والحصول على الدعم والسعي للحصول على مراكز سياسية.

واود هنا التنويه الى مشكلة خطيرة اخرى، فمع افتراض امكان حل الميليشيات، كيف السبيل لاحتواء افرادها، خصوصا ان غالبيتهم من الشباب وقسم كبير منهم من المحرومين الذين انخرطوا في العمل المسلح سعيا لتوفير لقمة العيش في ظل انتشار البطالة، ولا يمكن تالياً رميهم الى الشارع بدون توفير فرص عمل لهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم البسيطة!؟

والاهم من ذلك كيف سيتم تاهيلهم واعادة دمجهم بالمجتمع، خصوصا ان بينهم الكثير من المرتكبين الذين عاشوا على رائحة الدم ومشاهد قطع الرؤوس وجزّ الاعناق؟! فهل سيستطيع المالكي انجاز مشروعه بحل الميليشيات رغم العقبات والعراقيل من الحلفاء قبل الخصوم والاعداء؟ ام ان المشكلة عويصة بل مستعصية في ظل الاوضاع الراهنة؟!

* كاتب من العراق يقيم في لندن

في تداعيات فتوى يوسف القرضاوي بالمغرب

يحيى اليحياوي*

■ لست بالقطع عالم دين ولا من فقهائه او مؤصليه، او مؤوليه وفق تطورات الازمان والعصور (ووفق المذاهب ايضا) حتى يكون بمقدوري، بناء على نقيض ذلك، ولوج هذا المجال، او تفهم الغاية من هذه الفتوى او التاكد من الخلفية الناظمة لتلك.

هي قضايا اشكالية كبرى لا يتعرض لها الا من تضلع في الدين، وهضم فقهه واصوله واستوعب السياقات التي تصلح لاستنبات الفتوى اياها في الزمن والمكان. هي مجال «خاصة الدين» لا مجال عامته، وانا هنا من العامة بامتياز. لكن الذي اوعز لنا بالحديث في هذا الشأن انما فتوى «عابرة» (او بدت للبعض كذلك) تفوه بها العلامة يوسف القرضاوي على هامش زيارة قصيرة له بالمغرب صيف هذه السنة، لم يكن لان يكون لها من تداعيات تذكر (الفتوى اقصد) لولا ردة الفعل الحادة، التي صدرت عن الهيئة العلمية للافتاء التابعة للمجلس العلمي الاعلى بالمغرب، المكلف والمكفل رسميا بابداء المشورة الدينية لرئيس الدولة، باعتبار هذا الاخير اميرا للمؤمنين بمنطوق الدستور وتباعا لما «توافق عليه المغاربة» من مئات السنين، يقول البعض.

تقول حيثيات السؤال مادة الفتوى: «بناء على الفتوى التي اصدرتموها بجواز امتلاك السكن بقرض ربوي لفائدة المسلمين المقيمين بديار الغربة، فقد اخذ بعض الشباب في المغرب هذه الفتوى وصاروا يوظفونها في بلدهم بدعوى فتوى الشيخ القرضاوي... ولامتلاك السكن بالمغرب، فالمرء امام خيارين: اما ان يكون له مال فيقتني سكنا او يقوم ببنائه، ومن ليس له مال فعليه ان يلجأ الى البنوك للاقتراض. وقد وضعت الدولة تسهيلات في هذا المجال للحصول على قرض ربوي لامتلاك السكن. والمغرب لا يتوفر على بنوك تعتمد المعاملات الشرعية، لذا يطلب الكثير من الناس بيان حكم الشرع في هذه القضية: هل يجوز في المغرب امتلاك سكن بقرض ربوي؟». قد يعتبر المرء رد يوسف القرضاوي في حينه عفويا او عاطفيا او محكوما بظروف المفتي النفسية او ظروف سائله، لكن الفتوى التي صدرت واثارت «الزوبعة» صدرت بعدما عاد الشيخ القرضاوي الى موطن اقامته، واستنفر علمه وفقهه، وتاكد من ان الذي سيصدر عنه لربما قد يكون من شانه التاثير على حاضر الملايين وارتهان مستقبلهم بالجملة والتفصيل.

يقول الدكتور القرضاوي في فتواه، بناء على فتوى سابقة من المجلس الاوروبي للافتاء تجيز للاقليات المسلمة في اوروبا شراء بيوت للسكن عن طريق القروض البنكية، وعلى اساس من قاعدة الضرورات تبيح المحذورات: «...اعتقد ان الاساس الذي بنيت عليه الفتوى للاقليات المسلمة في اوروبا، ينطبق على الاخوة في المغرب ما دامت الابواب مسدودة امامهم لامتلاك بيت بطريق غير طريق البنك التقليدي، فيجري عليهم ما يجري على اخوانهم في دار الاغتراب، ولا سيما اني سمعت ان الدولة في المغرب لا تكاد تاخذ فائدة الا شيئا قليلا قد يعتبر نوعا من الخدمة ونفقات الادارة».

لم يكد مداد الفتوى يجف حتى طلعت علينا الهيئة العلمية للافتاء بالمغرب ببيان حاد النبرة، لا ينعث الجهة المستهدفة ولا يسميها، لكنه يقصدها، يلمح اليها بالمجاز المفضوح، ويشارف على ذكرها جهارة وبالاسم.

يقول بيان الهيئة، بعد ان دبجه بالآية الكريمة «يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم»، ودعمه بالقول بـ«حرص المغاربة على تقاليدهم العلمية، وفي ذلك سر انضوائهم تحت راية الاسلام والتفافهم حول امارة المؤمنين واجماعهم على وحدة المذهب والعقيدة والسلوك» (وما سوى ذلك من تمهيدات)، يقول: «... والهيئة العلمية للافتاء بالمجلس العلمي الاعلى، وهي تستحضر هذه الحقائق تستشعر المخاطر التي ينطوي عليها هذا التدفق الاعلامي الذي فتح الابواب امام الفتوى، فاصبح يتولاها كل من هب ودب، سيما وقد صار امرها بيد متنطعين مغرورين اساء بعضهم استخدام العلم في غير ما ينفع الناس، واتخذه سلما لاعتلاء كرسي الرئاسة والزعامة العلمية، فاعطى لنفسه الحق في اصدار فتاواه لاهل المغرب، ونصب نفسه اماما عليهم، متجاهلا ما للمغرب من مؤسسات علمية وشيوخ اعلام، متخطيا بذلك كل الاعراف والتقاليد التي احتكم اليها العلماء قديما وحديثا».

ويتابع البيان:.. «واما فتوى من اجاز للمغاربة الاقتراض من البنوك من اجل السكن، فان هذا المفتي قد تجاوز في فتواه حدود اللياقة، وارتكب اخطاء فادحة علمية واخلاقية، في مقدمتها التطاول على حق علماء المغرب في افتاء اهل بلدهم، غير ملتزم بأدب الفتوى الذي درج عليه علماء السلف، لانهم اشترطوا على المفتي الا يفتي الا اذا كان من اهل البلد الذي يعرف اوضاعه واحواله ويطلع على دقائق اموره. والحال ان هذا المفتي بعيد عن المغرب، جاهل لاحواله واعرافه وتقاليده، وعلماؤه ادرى به، ومؤسساته العلمية اجدر بالافتاء في نوازل اهله وقضاياهم. كما انه اساء الى المغرب واهله حين قاس بلدهم ببلاد المهجر».

يبدو لنا ان ثمة اربع ملاحظات اساسية لا بد للمرء ان يخطها على هامش هذه «الواقعة» التي كرست من جديد الفرقة لدرجة القطيعة، بين «علماء المسلمين بالمغرب والمشرق»:

ـ الاولى ان حدة بيان الهيئة لم نر لها من مسوغ موضوعي يذكر، يستدعي التهجم (لدرجة الشتيمة) على عالم دين اجتهد (واجتهد فقط) فاعتبر البعض اجتهاده في موضعه، واعتبره البعض الآخر مجانبا لعين الصواب، وبكل الاحوال فهو اجتهاد غير ملزم لا لهذا الطرف ولا لذاك...كما هي غير ملزمة فتوى المجلس الاوروبي للافتاء للمسلمين ببلدان المهجر. فمن اراد اخذ بها، ومن لم يرد تركها.

وعلى هذا الاساس، فلا تبدو لنا حقا نبرة الهيئة الا تعبيرا عن موقف (رسمي بامتياز) مكرس لاحتكار مجال الفتوى وحمايته، تماما كالقلعة المحصنة التي لا يجوز اطلاقا الاقتراب من اسوارها.

قد يتوفر للمرء بعض من الاستعداد للقبول بذلك، لكنه غير مستعد بالمقابل للقبول باحتكارها لكل المجال الديني، واجبار الناس للاحتكام اليها وهي لم تعبر منذ انشائها عن هموم واقع الحال.

اذا لم يكن الامر كذلك، فما السر في اللجوء الى «علماء من المشرق» للافتاء في قضايا كان للهيئة، منذ تنصيبها، ان تعتكف عليها وتبث فيها لتخليص المغاربة من اكبر معضلة حياتية يواجهونها... معضلة السكن؟ ما السر في تقاعسها «لحسم الاشكال» حتى يتسنى للانسان الانصراف الى تدبير حاله ومآله؟

من هنا لربما اتت مسألة تجنب الهيئة مناقشة جوهر الاشكال (اشكال الاقتراض البنكي بغرض السكن) علميا وشرعيا، واكتفت بالذود عن قلعة لن تفتأ مع مرور الزمن تتهاوى امام تزايد الفتاوى والمفتين «الخواص»، وعجزها عن تصريف طلب الفتوى القائم في ظل المستجدات.

ـ الملاحظة وتكمن في ان الرجل حاول ان يجد منفذا شرعيا لمساعدة الناس على حل مشكل ياكل (في حالة الكراء) اكثر من ثلث مداخيلهم. كيف القول من لدن الهيئة، بان الرجل يتحدث «في غير ما ينفع الناس»؟ ما النافع يا ترى اذا لم يكن بمستطاع المرء ضمان سقف لابنائه يحتمون به ضد اباطرة البناء ولوبيات العمارات ومستنزفي عرق الفقراء؟

يبدو بهذه النقطة، ان اعضاء الهيئة هم الذين لا يعلمون احوال البلاد، او ينظرون الى هذه الاخيرة من شرفات اقاماتهم الفاخرة ومكاتبهم الاثيرة.

ـ اما الملاحظة الثالثة فتتمثل في ادعاء الهيئة بان الرجل يبحث عن رئاسة، او عن مال او جاه...او يتطلع الى زعامة.

بهذه النقطة ايضا، ازعم ان الرجل لم يعد بحاجة لكل ذلك لان له منه الشيء الكثير...وهو بكل الاحوال، شيخ بارذل العمر لم تعد رهاناته الذاتية والشخصية ذات قيمة اعتبارية او مادية كبرى. وحتى وان كان للرهانات اياها قيمة تذكر لديه، فهي مشروعة لرجل مكد ومجتهد وصبور. والا فما زنة عطاء اعضاء الهيئة بالقياس الى زنة ما كتبه الرجل او حققه او عمد الى التأسيس له على امتداد اكثر من نصف قرن؟

وبالقياس حتى مع هيئات الافتاء الرسمية، ما زنة هذه الهيئة مع ما تقدمه هيئات مصر ولبنان وما سواهما؟

ـ الملاحظة الرابعة: اذا كانت الهيئة تتعامل بهذه الحدة التي تشارف التعنيف، مع رجل معتدل، ينشد الوسطية في كتاباته وخطاباته، فماذا يا ترى سيكون ردها لو نبعت هذه الفتوى من «علماء متشددين، مكفرين»، يحتكمون الى ظاهر النص ويكفرون من يسلك غير ذلك؟

الاغرب من ذلك، ان بعض اعضاء الهيئة (والمجلس الاعلى ايضا) لا يكفون عن الحديث عن تقريب المذاهب (بين الشيعة والسنة تحديدا) وينادون بحوار الديانات وبالتسامح... بأي عقلية سيقودون الحوار مع مرجعيات متباينة اذا كان من غير الوارد لديهم التسامح مع ابناء مذهبهم ومرجعيتهم؟

انه لامر مثير للتقزز... وللشفقة ايضا.

* باحث واكاديمي من المغرب
mailto :elyahyaoui@elyahyaoui.org

بولندا على سطح صفيح ساخن

منير عبد المجيد*

■ الذي يميّز بولندا في اوروبا العلمانية هي كاثوليكيتها، فـ 99 % من المواطنين (42 مليونا، هو عدد السكان الاجمالي) ينتمون روحياً الى الكنيسة الكاثوليكية، واكثر من نصف هؤلاء يُمارسها بشكل يومي. وتاثير الكنيسة تراه اينما حللت.

لكن هناك مسالة لا تفسير علميا لها: اذا ساندت الكنيسة شخصية سياسية ما، سيقوم البولنديون بانتخاب خصمه. اليس هذا مضحكاً؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الصحافي والمعلق السياسي اللامع آدم زوستكييفيش من «بوليتيكا» الاسبوعية. وهذا على ما يبدو هو جوهر تناقضات هذه الامة.

والصورة المبالغ في تناقضاتها تتكرّر في طول البلاد وعرضها، بدءاً من شوارع العاصمة وارسو (النظيفة باتقان ملفت)، ابنية من القرون العابرة شملتها الحرب العالمية الثانية برحمتها فحافظت على اناقتها البرجوازية المفرطة، الى جانب اشلاء كتل اسمنتية قبيحة بُنيت دون تذويق لتفي متطلبات الطبقة العاملة ابّان فترة الشيوعية، يُقابلها في الناحية الاخرى من الشارع الرحب ناطحات سحاب، قلما تشاهدها في مدن اوروبا، قد تملكها سلسلة فنادق عالمية، او ربما بنوك انتشرت على شكل فطر خلال السبعة عشر عاماً من عمر الجمهورية، وبعد تغيير النظام الشيوعي الى الديمقراطي الراسمالي، اثر توقيع معاهدة «الطاولة المستديرة» المعروفة عام 1989، والى الشارع البولندي الذي يضج اليوم بالنقاشات والخناقات السياسية الحارة. والفضل في ذلك، او المذنب فيها ان صح القول، يعود الى اخوين تؤامين يحكمان البلاد.

ليك كازينسكي (عمدة وارسو السابق) هو الرئيس الحالي، وشقيقه التوأم ياروسلاف هو رئيس الوزراء. وهناك طرفتان متداولتان في الشارع. الاولى تتحدث عن وسيلة واحدة لمعرفة الفرق بين الاخوين، وهي ان على سترة واحد منهما آثار شعر من فروة قط. والثانية تقول ان والدة الشقيقين هي التي تدير دفّة البلاد، لانهما لا يتخذان اي قرار دون الحصول على موافقتها (رئيس الوزراء ما زال يسكن معها).

الاخوان كانا عضوين نشطين وعملا مع ليك فاليسا (قائد حركة التضامن والرئيس السابق للجمهورية)، ولطالما اظهرا كرههما للشيوعية على نحو اصولي. فبينما كان فاليسا يرغب بالتعاون مع الشيوعيين، كي يتم قلب نظام الدولة بهدوء ودون اراقة دماء، كان الاخوان يميلان الى ملاحقة الشيوعيين، لا بل وتصفيتهم ايضاً، من خلال حزبهما (القانون والعدالة)، بدا وكانهما يشكلان معارضة سياسية جادةPiS للجمهوريتين الاولى والثانية، بعد انقلاب فاليسا الابيض، وانضمام البلاد الى الاتحاد الاوروبي (2002).

وبعيداً عن البرنامج الانتخابي، ظهرت الحقيقة وكانها اغتصاب للسلطة، وعمل منظم لافساد كل ما حاولت بولندا الحرة انجازه. هذه الطاقة السلبية التي شُكلت على صورة محاربة الفساد في الجمهورية الثالثة (او جمهورية الاخوين)، ادت، وعلى نحو درامي، الى تعزيز دور جهاز المخابرات، الذي بات قوياً الآن، الى حد يذكر بفترة الشيوعية، يدعو الى القلق، حتى وسط المواطنين العاديين، الذين تشغلهم شؤون الكنيسة اكثر مما يجري على الساحة السياسية.

ووصول الاخوين الى سدة السلطة كان محالاً دون شراكة تكتيكية مع حزب فلاحين مناوئ للاتحاد الاوروبي، وحزب آخر كاثوليكي فاشي.

هذا التحالف تعرض غير مرة الى التصدع، بسبب الخلافات الصاعقة، وتطرف بعض اقطابه. هذا الى جانب بعض الفضائح، ولغة تخاطب قذرة قلما تشهدها الديمقراطيات. اذكر (على سبيل المثال) تشبيه الرئيس احد السياسيين الاشتراكيين بـ: سيئ الى حد انه يشبه مجرماً.

والانتخابات الاخيرة، التي اوصلت الاخوين الى الحكم، لم تبلغ نسبة المواطنين المنتخبين الـ 50 %، ونجاحهما مردّه الى تردّد الحكومة السابقة، التي كانت ائتلافاً يسارياً، تحولّ فيما بعد الى ما يشبه الديمقراطية الاشتراكية (كما في معظم منظومة دول حلف وارسو السابقة)، ورفض هذا الائتلاف التعاون مع الشيوعيين.

وهدف الاخوين في تنظيف البلاد من الشيوعية، وملاحقة رموزها السابقين، مع اسقاط فكرة تصفيتهم، لم يحقق اهدافه حتى هذه اللحظة، بل ادى، ضمن العديد من الاسباب الاخرى، الى وضع البلاد في حالة فوضى سياسية دون حدود. واحدى اسوأ نتائج هذه الفوضى تمثلت بتخلي اصدقاء بولندا التقليديين عنها، كفرنسا على سبيل المثال، خاصة بعد تبعية سياسة البلاد الخارجية الى امريكا جورج بوش الابن ومشاركة القوات البولندية في تحالف احتلال العراق. والى جانب ذلك، ادى هذا الوضع الى بروز بعض رموز الكنيسة المتشددين، الى حد دفع واحدا منهم (القس ريدزيك) الى تأسيس راديو ديني اصولي يحارب كل ما يغاير «مبادئ» الكاثوليكية، حسب تعريفهم. ولهذه المحطة (رادو ماريا) ما يقارب 4 ملايين مستمع يومياً، معظمهم من الكبار في السن، والنساء منهم على وجه الخصوص، المشككين في جدوى انضمام البلاد الى الاتحاد الاوروبي.

وهو في الواقع ليس مجرد محطة اذاعية، بل منظمة دينية ـ سياسية، تمولها تبرعات الاعضاء (يقال ان بعض الجهات الرسمية هي الممول الرئيسي)، التي تجمعهم نواد خاصة منتشرة في كل انحاء البلاد. وسياسة هؤلاء واضحة جلية: لا اتحاد اوروبي، تجريم المثلية الجنسية (على فكرة، رئيس الوزراء الحالي مثلي)، العداء للسامية، ووطنية فاشية.

والكنيسة بشكل عام، تساند الحكومة الحالية، بالرغم من الاطر المرسومة سلفاً لدورها وبعدم التدخل في المسائل السياسية. لكن هناك عددا متزايدا من رجال الدين، من الذين يبشرون بمعتقداتهم السياسة من خلال كنائسهم وابرشياتهم. لاحظوا مثلاً قيام قس باصدار فتوى بتكفير انتخاب المرشحين الشيوعيين.

رغم هذا الدور الكبير للكنيسة، يدور الحديث قليلاً عن انقسام وضعف في الكنيسة لسببين، الاول دخول الاتحاد الاوروبي بتشجيع ومباركة البابا جون بول الثاني (البولندي واسقف كراكوف السابق)، والثاني وفاة البابا اياه. وقد يكون الحديث عن شرخ في المجتمع البولندي امرا مبالغا فيه في الوقت الحاضر، الا ان القاعدة متوفرة الآن على شكل رفض جيل الشباب لسلطوية الآباء والكنيسة، والتحول نحو الانفتاح الليبرالي الاوروبي.

ولنعد الى دور الكنيسة. فتاريخياً، لم يضعف هذا الدور بعد انضمام البلاد الى الكتلة الشرقية الشيوعية وحلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي آنذاك. فالكنيسة الكاثوليكية احتفظت بقدرتها ومزاياها، ولم تكن، كما كان الحال في موسكو، مجرد ازياء وكواليس. وقد يكون احد الاسباب الرئيسية تعاون رجال الدين وعملهم في اجهزة المخابرات شريطة الابقاء على نفوذهم. وهذا ما يقودني الى ذكر الدعوات الموجهة الآن الى ملاحقة هؤلاء، التي يعتبرها الكثيرون دون مبرر، لان ملاحقتهم كان يجب ان تتم مباشرة بعد سقوط الشيوعية، وليس بعد انقضاء سبعة عشر عاماً عليها.

المشكلة الثانية التي تهدد البلاد هي الوضع الاقتصادي الحالي، وعملية تفريغ البلاد، شبه المنظمة، من اخصائييها الشبان. فاوروبا الغربية التي تعاني هذه السنوات من قلة الايدي العاملة (خاصة في ايرلندا والبلاد الاسكندنافية)، اجتذبت اليها اكثر من مليون بولندي خلال سنة واحدة.

ورغم ان البلاد تشكو من نسبة عالية من العاطلين عن العمل (اكبر نسبة في اوروبا)، فان المحلل الاقتصادي ماتيوز فاليفسكي يراها كمشكلة. هو ليس قلقاً كثيراً، لانه يعتبرها وضعا آنيا لن يؤثر على وضع البلاد الاقتصادي حالياً، ان لم يستمر. ويرى في هجرة الايدي العاملة جانباً مضيئاً في ذات الحين. فهؤلاء العمال (خاصة في قطاع البناء والخدمات) يمدون عوائلهم في البلاد بمساعدات مالية مهمة، وعودتهم فيما بعد، ليس بسبب تحسن الامور المعيشية المتوقعة، بل بسبب ارتباطهم السيكولوجي بالعائلة واللغة والوطن، ستكون ذات فائدة كبيرة، كونهم اكتسبوا مهارات وخبرات جديدة.

القطاع الزراعي شبه المتخلف، تعرض بدوره الى التجديد والمكننة. ففي اوائل التسعينات فتحت البلاد اراضيها للمزارعين والمستثمرين من اوروبا الغربية (المانيا، هولندا والدنمارك على وجه الخصوص)، فنقل هؤلاء اعمالهم الى بولندا، ليتخلصوا من نسبة الضرائب الكبيرة والقيود البيئية المتشددة في بلادهم. وللعملة دائماً وجه آخر. فتحسن القطاع والمنتوج الزراعي الى درجة ملحوظة ساهم ايضاً في تلوث البيئة على نحو مأساوي، مما يعتبر العائق الاهم في التركيز على الانتاج الايكولوجي اسوة بدول اوروبا الغربية.

والجدير بالذكر ان بولندا كانت الدولة الشيوعية الوحيدة التي لم تجرؤ على تأميم القطاع الزراعي في البلاد وتحويله الى التعاونيات، لان هذا كان يعني اعدام اكثر من مليون فلاح وقفوا في خندق واحد، لتحقيق عملية التأميم هذه.

القطاع الصناعي، كما يبدو، هو الذي خرج من المعمعة معافى. فمعامل القطاع العام التي بيعت (باسعار بخسة احياناً) الى القطاع الخاص، هي الي تتحمل مسؤولية الطفرة الصناعية الحالية. حتى يمكن الحديث عن سيليكون فالي في كراكوف (تيمناً بمنطقة الصناعة المعلوماتية الامريكية)، وافييشن فالي (صناعة محركات الطائرات في شرق البلاد المتاخم لاوكرانيا).

وهنا ايضاً مسألة تجدر الاشارة اليها. فشركة كومارش المتخصصة بالبرمجة الالكترونية، تُعدّ الآن واحدة من الشركات الرائدة في هذا المجال في اوروبا. وتوسعها يعود الى قلة النفقات والاجور بطبيعة الحال، لكن ايضاً بسبب انكباب الجامعات والمعاهد البولندية على تعليم وتأ